لَفظَتا الظُّلْمِ والعَدْلِ في تَوقِيعاتِ العَربِ

دراسةٌ صرفيّةٌ وصفيّةٌ

The Words Injustice and Justice in Arabic Scholias

A descriptive morphological study

م.د. ياسر عناد كاظم

Lect. Dr. Yasser Enad Kadhim

دائرة التعليم الدينيّ والدراسات الإسلاميّة– ديوان الوقف السنيّ

Department of Religious Education and Islamic Studies - Sunni Endowment Board

E-mail: yassirinad@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الظلم والعدل، توقيعات العرب، دراسةٌ صرفيّةٌ وصفيّةٌ.

Keywords: Injustice and justice, Arab signatures, a descriptive morphological study.

الملخص

يقف هذا البحث عند دراسة لفظتي الظلم والعدل ومشتقاتهما ومرادفاتهما؛ وذلك لأهمّية العدلِ ومنزلتِه، ولضررِ الظلمِ وفداحتِه فاخترتُ هذينِ اللفظتينِ في التوقيعات العربيّة؛ إذ إنّ التوقيعات العربيّة ترتبطُ ارتباطًا كبيرًا بردِّ المظالمِ وإرساء العَدل بين الرعيّة، وقد وصل إلينا من هذه التوقيعات العشراتُ التي اختُصت بلفظتي الظلم، والعدل، ومشتقاتِهما ومرادفاتِهما فكانت هذه الدراسة.

وأمّا البحث فتشكّل من تمهيد ودراسة صرفيّة وصفيّة لهاتينِ اللفظتينِ، ومشتقاتِهما ومرادفاتِهما، واشتمل على ثلاثة محاور، هي: التجرد والزيادة، والتّعدّي واللزوم، والمبني للمعلوم والمجهول؛ بحسب ورودها في التوقيعات العربية، وتسبقهما مقدّمةٌ وتتلوهما خاتمةٌ.

Abstract

This research studies the terms injustice and justice and their derivatives and synonyms. This is due to the importance of justice and its status, and the harm and enormity of injustice, so I chose these two terms of the Arabic Scholias. As the Arabic Scholias are closely related to the restitution of grievances and the establishment of justice among the subjects, and dozens of these Scholias have come down to us that are specialized in the terms injustice and justice, and their derivatives and synonyms, so this was the study.

As for the research, it consisted of an introduction and a morphological and descriptive study of these two terms, their derivatives and their synonyms, and it included three axes, namely: detachment and excess, transgression and immanence, and the active and passive; Due to its occurrence in the Arabic Scholias, it is preceded by an introduction and followed by a conclusion.

المُقدّمة

الحمدُ لله ربّ العالمينَ، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا مُحمّدٍ، وعلى آلهِ الطَّيبينَ الطَّاهرينَ، وصحابتهِ الغرّ الميامينَ.

أمّا بعد: فقد قيل إنّ ((العِلمَ والعَدلَ أصـلُ كلِّ خيرٍ، والظلمَ والجهلَ أصـلُ كلّ شـرٍ))[1]، وقيل إنّ ((الدنيا تدومُ مع العَدلِ والكُفرِ، ولا تدومُ مع الظُّلمِ والإســـلامِ، وذلك أنَّ العَدلَ نظامُ كلِّ شـيءٍ، فإذا أُقيم أمرُ الدنيا بعدلٍ قامت وإن لم يكن لصـاحبها فِي الآخرة من خلاق))[2]؛ فلأهمّية العدلِ ومنزلتِه، ولضررِ الظلمِ وفداحتِه وقعَ نظري على اختيار لفظتيهما، ومشتقاتهما، ومرادفاتهما بالدراســـة اللغويّة في التوقيعات العربيّة؛ وذلك لأنّ ((التوقيع يرتبطُ ارتباطًا شـــديدًا بردِّ المظالمِ وإرسـاء العَدل بين الرعيّة))[3]، وقد أحصـيتُ (60) سـتين توقيعًا عربيّا اختُصـت بلفظتي (الظلم، والعدل)، ومشتقاتهما ومرادفاتهما في كتاب جمهرة توقيعات العرب.

وأمّا البحث فتشكّل من تمهيد ودراسة صرفيّة وصفيّة مع التحليل أحيانًا لهاتينِ اللفظتينِ، ومشـــتقاتِهما ومرادفاتِهما، واشـــتمل على ثلاثة محاور، هي: التجرد والزيادة، والتّعدّي واللزوم، والمبني للمعلوم والمجهول؛ بحســـب ورودها في التوقيعات العربية، وتســـبقهما مقدّمةٌ وتتلوهما خاتمةٌ.

وأخيرًا لا أدّعي لعملي هذا الكمالَ؛ فالكمالُ لله ﷻ ولكتابه الكريم، وحَسْـبِيَ أنّني حاولتُ واجتهدتُ، واللهَ أسألُ التَّوفيقَ والسَّدادَ والإخلاصَ في القول والعمل.

التمهيد

التعريف بمفردات العنوان

قبل الدخول في دراســة لفظتي الظلم والعدل ومشــتقاتهما ومرادفاتهما لابدّ لنا أن نتعرّف على المصطلحات الآتية:

أولًا: الظُّلْمُ ومرادفاتُه:

أ- الظُّلْمُ:

الظُّلْمُ في اللغة مشـــتقٌّ من الجذر (ظَلَمَ)، ذكر ابن فارس (ت395هـ) أنّ ((الظاء واللام والميم أصـلان صـحيحان، أحدهما خلاف الضـياء والنور، والآخر وضـع الشـيء غير موضـعه تعدِّيًا))[4]؛ والمعنى الثاني هو المعنيّ بالدراسة، وقد اقتصر عليه بالتعريف ابن منظور(ت711هـ) معرّفًا بأنّه: ((وضعُ الشيءِ في غيرِ موضعِهِ))[5].

ولا يبتعد تعريف الظلم الاصطلاحيّ عن تعريفه اللغويّ كثيرًا، إذ يعرّفه الشريف الجرجانيّ (ت816هـ) بذكر معناه المعجميّ وبعده الاصـطلاحيّ عند أهل الشـريعة بأنّه((وضـع الشـيء في

غير موضـــعه، وفي الشـــريعة: عبارة عن التعدّي عن الحقّ إلى الباطل، وهو الجور، وقيل: هو التصرُّف في ملك الغير ومجاوزة الحدّ))[6].

وقد ورد لفظ الظلمِ ومشتقاتِه، ومرادفاتِه عشرات المرات في التوقيعات العربية؛ تنفيرًا منه، وتخويفًا، وتأنيبًا لفاعله.

ب- مرادفاتُ الظُّلْم:

وردت في العربيـة ألفـاظ كثيرة مرادفـة للظلم وتـدلّ على معنـاه، ومن هـذه الألفـاظ التي وردت في التوقيعات:

1- الجَوْر:

من الألفاظ الدالـة على الظلم الجورُ، و((الجَوْرُ: نقيضُ العَدْلِ، جارَ يَجورُ جَوْرًا. وقومٌ جَوَرَةٌ وجارَةٌ أَي ظَلَمَةٌ))[7]، وقد ورد لفظ الجور في توقيعات كثيرة، ســـنطلعُ عليها في دراســـتنا لاحقًا.

2- العُدْوَان:

من معاني العدوان الظلمُ، كما بيّنه ابن منظور:((يُقالُ في الظُّلْم: قد عَدَا فلانٌ عَدْوًا وعُدُوًّا وعُدْوَانًا وعَدَاءً أَي ظَلَمَ ظُلْمًا جاوزَ فيه القدْرَ))[8]، وقد ورد هذا اللفظ بمعنى الظلم في التوقيعات العربيّة.

3- التَّعَدِّي:

التعدّي من معانيه الظلمُ، كما بيّنه ابن منظور أيضًـــا، فقال:((والاعْتداءُ والتَّعَدِّي والعُدْوان: الظُّلْمُ... وعَدَا عليهِ عَدْوًا وعَدَاءً وعُدُوًّا وعُدْوانًا وعِدْوانًا وعُدْوَى وتَعَدَّى واعْتَدَى، كُلُّه: ظَلَمه))[9]، وقد ورد التعدّي في التوقيعات العربيّة، ويراد به الظلم.

ثانيًا: العَدْلُ ومرادفاتُه:

أ- العَدْل:

جاءت لفظة (العَدْل) في اللغة من الجذر (عَدَلَ)؛ إذ بيَّن ابن فارس أنَّ ((العين والدال واللام أصـلان صـحيحان، لكنهما متقابلانِ كالمتضـادينِ: أحدهما يدلّ على اسـتواء، والآخر يدلّ على اعوجاج))[10]، والمعنى الأوّل هو المراد بالدراســـة؛ وهو الاســـتواء، وقد عرّفه ابن منظور بنقيضه، فقال: ((ما قامَ في النُّفُوس أَنّه مستقيم، وهو ضِدُّ الجَوْر))[11].

وفي الاصطلاح، العدل هو ((عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط))[12]، وقيل العدل: ((هو أَن يُعْطي ما عليه ويأخُذ ما له))[13]؛ وهو قريب أيضًـــا من معناه اللغويّ؛ فالاستواء، والاعتدال، والاستقامة والتوسُّط بمعنى واحد؛ وهو ضدّ الظلم.

وقد ورد لفظُ العدل ومشـــتقاته، ومرادفاته عشـــرات المرات أيضًـــا كالظلم في التوقيعات العربية؛ ترغيبًا به، وتحذيرًا من التهاون به في حقوق العباد.

ب-مرادفاتُ العَدْل:

وردت في العربية ألفاظٌ كثيرة لها مع معناها الأصـلي معنى العدل؛ فتكون مرادفة للعدل، ومن هذه الألفاظ التي وردت في التوقيعات العربية:

1- الإنصاف، ومشتقاته:

الإنصاف، ومشتقاته مشتقٌّ من جذر الفعل (نَصَفَ)؛ وهذا الجذر من معانيه العدلُ، كما وضّحَه صاحبُ اللسان، بقوله:((والنَّصَفُ والنَّصَفَةُ والإِنْصَاف: إِعطاءُ الحقِّ، وقد انْتَصَفَ منه، وأَنْصَفَ الرجلُ صاحبَهُ إِنْصَافًا... أَنْصَفَ إذا أَخذ الحقَّ وأَعطى الحقَّ. والنَّصَفَة: اسمُ الإِنْصَاف، وتفسيرُهُ أَن تُعطيَه من نفسِك النَّصَف أَي تُعْطيه من الْحَقِّ كالَّذي تَستحقُّ لنفسك...وأَنْصَفَ الرجلُ أَي عَدَلَ. ويقال: أَنْصَفَه من نفْسه وانْتَصَفْتُ أنا منه وتَنَاصَفُوا أَي أَنصف بعضُهم بعضًا من نفسِهِ))[14]، وقد جاء لفظ الانصاف ومشتقاته ويراد منه العدل في عدّة توقيعات عربيّة.

2- المُسَاواة:

المساواة من مشتقات الجذر (سَوَى) وهذا الجذر فيه معنى العدل، إذ يقول ابن منظور:((سَواءُ الشَّيءِ مثلُهُ... واسْتَوَى الشّيئانِ وتَساوَيَا: تَماثَلا... وهذا لا يُساوِي هذا أَي لا يُعادِلُه. ويُقالُ: ســاوَيْتُ هذا بذاك إذا رفَعْته حتَّى بلَغ قَدْرَه ومبلَغَه...ويُقال: ســاوَى الشــيءُ الشــيءَ إِذَا عادَلَه، وســاوَيْتُ بينَ الشَّـيْئَيْنِ إذا عَدَّلْتَ بينِهما وسَـوَّيْتَ، ويُقالُ: فلانٌ وفلانٌ سـواءٌ أي مُتسـاويان، وقومٌ سـواءٌ))[15]. وقد ورد من مشـتقات الجذر (سَـوَى) الأمرُ (سـوِّ) من الفعل (سَـوَّى) في التوقيعات العربية؛ ويراد به التسوية بالعدل.

ثالثًا: التوقيعات العربية:

التَّوقِيعَات في اللغة جمع توقيع، وقد ورد التوقيع في معجماتنا العربيّة بعدَّةِ معانٍ، منها: الرميُّ القريب، وأثرُ الرَّحْل على ظهر البعير والدواب وأطرافها من الركوب، وإصـــابةُ الأرض من مطر متفرّق، وإقبالُ الصـيْقل على السـيف يحدّده، والظنُ والتوهم، ورفعُ اليد في السـير إلى فوق، وغيرها[16].

ومن هذه المعاني المعجميّة العديدة التي تقترب من تعريفها الاصـطلاحيّ هي (الإصـابة، والأثر)؛ فالتوقيع هو الأثر المكتوب على الرسـائل والطلبات من قِبَل أولي الأمر، كما سـنراه من التعريف الاصطلاحيّ.

وأما تعريفها اصطلاحًا فقد عرّف التوقيعَ ابنُ السيّد البطليوسيّ (ت521هـ)، بقوله: ((أن يُستعمل في كلّ كتاب يكتبه الملكُ، أو مَن له أمر ونهي، في أسفل الكتاب المرفوع إليه، أو على ظهره، أو في عُرضه، بإيجاب ما يُسأل أو منعه))[17]، وعرّفه القلقشندي (ت821هـ) بقوله: ((هو الكتابة على الرّقاع والقصص بما يعتمده الكاتب من أمر الولايات والمكاتبات في الأمور المتعلقة بالمملكة، والتحدّث في المظالم، وهو أمر جليل، ومنصب حفيل[18]))[19]، وزاد القلقشندي ووضّح أنّ التوقيع في اصطلاح الأقدمينَ من الكُتّاب: ((اسمٌ لما يكتب في حواشي القصص كخطّ الخليفة أو الوزير في الزمن المتقدّم، وخط كاتب السرّ الآن؛ ثُمَّ غلب حتّى صار عَلَمًا على نوعٍ خاصّ ممّا يُكتب في الولايات وغيرها))[20].

أمّا المعاصرون فإنّهم يكادون يُجمعون على أنّ التوقيع هو تعليقٌ موجزٌ يُكتب في أسفل الرسائل الواردة لديوان الملوك والرؤساء أو على ظهرها ويتضمّن ردًا مناسبًا، كلّ بحسب طلبه[21]، ومن هذه التعريفات، تعريف الدكتور عمر فرّوخ بأنّه: ((ما كان الخلفاء يُبثُّونه من الجمل القصار في أعقاب الرسائل التي ترد إليهم من الولاة وسائر الناس ليجيزوا ما في هذه الرسائل أو ليبطلوه))[22]، وعرّفه الدكتور محمد نبيه حجاب بقوله: ((التعليق على الرسائل الواردة إلى الديوان بما يناسبها))[23].

فالتوقيع –المقصود في دراستنا– هو ((النصُّ الأدبيُّ المكتوبُ على الرسائلَ من قبلِ الملوكِ، والرؤساءِ، والولاةِ، وغيرِهم، بإيجابِ ما يُسألُ عنه أو منعِه أو رفعِ المظالمَ، أو التوجيهِ والنصائحَ، وما عداها من أغراضٍ))[24].

الدراسة الصرفيّة

الدرس الصرفيّ، هو فرع من أفرع اللسانيات، ومستوًى من مستويات التحليل اللغويّ؛ إذ يتناول دراسة بنية الكلمة وما فيها من صيغ وأوزان وما تؤديه هذه الصيغ والأوزان من معانٍ ودلالاتٍ[25]، وليس الصرف تحوّلًا شكليًّا يطرأ على بنية الكلمة دون ملامسة أصلها الدلاليّ؛ فهناك نوعٌ من الدلالات مستمدّةٌ من الصيغ الصرفيّة؛ لذا حاول العلماء استخراج المعاني واستنباطها من الألفاظ عن طريق تحليل الصيغ الصرفيّة كالأسماء المشتقّة، وبعض أنواع الجموع وغيرها[26]؛ فكلّ ما يطرأ على بِنية الكلمة من تغيير معناها، أو مبناها، أو نطقها هو تغييرٌ ينبغي أن يدرس في المستوى الصرفيّ أو كلّ ما تتعرّض له الكلمة من تغييرات وحالات يندرج ضمن موضوعات التحليل الصرفيّ[27].

ولدينا في هذا البحث ثلاثة محاور، هي: التجرد والزيادة، والتّعدّي واللزوم، والمبني للمعلوم والمجهول؛ نظرًا لورودها في التوقيعات العربية.

أولًا: التجرد والزيادة:

الفعل المجرّد: هو ما كانت جميع أحرفه أصـــليّة، وهو نوعان ثلاثيّ، ورباعيّ نحو: نصرَ، ودحرجَ[28]. **والفعل المزيد:** هو ما زِيد على حروفه الأصليّة حرفٌ أو أكثرُ؛ إمّا بتضعيف حرف أو أكثر من أحرفه الأصليّة، أو بحرف زائد أو أكثر من حروف (سألتمونيها)، وهو نوعان: المزيد الثلاثيّ، والمزيد الرباعيّ[29]. والذي يُعنينا في هذه الدراســـة، هو الثلاثيّ المجرد، والمزيد الثلاثيّ؛ لوُرودهما في التوقيعات العربية.

أ- الفعل المجرّد:

1- مادة (ظَلَمَ):

ورد الفعل الماضـــي المجرد على وزن (فَعَلَ) من مادة (ظَلَمَ) في التوقيعات العربية عدة مرات؛ مسندًا لضمائر المتكلِّم، والمخاطَب، والغائب، ومن أمثلتها:

- توقيعٌ لعمر بن عبد العزيز في رقعة رجل تظلّم من ابنه:((**إن لم أنصفْكَ منه فأنا ظلمْتُكَ**))[30].
- توقيعٌ ليوسف بن القاسم بن صبيح الكاتب[31] في رقعة عاملٍ:((**إنْ كنتَ مُنصِفًا من نفسِكَ فلِمَ تظلِمُ لغيركَ؟ وإنْ ظلمْتَ لغيركَ فكيفَ تَنْتصِفُ من نفسِكَ؟!**))[32].
- توقيع المستنصر بالله (ت487هـ) على رقعة الأتراك الذين طالبوا وزيره بالأموال، فكتب المستنصر الجواب على رقعتهم بخطه:

أصبحتُ لا أرجو ولا أتّقى إلّا إلهى وله الفضلُ **(السريع)**
جدّي نبيّي وإمامي أبي وقولي التوحيدُ والعدلُ

المال مال الله، والعبد عبد الله، والإعطاء خير من المنع﴿ **وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ** ﴾[33][34].

2- مادة (عَدَلَ):

ورد الفعل الماضـــي المجرد على وزن (فَعَلَ) من مادة (عَدَلَ) في التوقيعات العربية أكثر من مرَّةٍ أيضًا؛ مسندًا لضمير المخاطَب فقط، ومثالها:

- توقيع أبي جعفر المنصور في قصة شكاية من بعض عماله:((**قد كثُر شاكوكَ، وقلَّ حامدوكَ، فإمّا عَدَلْتَ، وإمّا عُزِلْتَ**))[35].
- توقيع المنصور على كتاب أتاه من صاحب الهند يخبره أنّ جندًا شغبوا عليه، وكسروا أقفال بيت المال فأخذوا أرزاقهم منه، فوقّع:((**لو عدلتَ لم يشغبوا ولو وفيتَ لم ينتهبوا**))[36].

- توقيع وزير الرشيد جعفر بن يحيى البرمكيّ على رقعة رجل شكا بعض عمّاله: ((**قد كثر شاكوك، وقل شاكروك؛ فإمّا عدلتَ، وإمّا اعتزلتَ**))[37].

إنّ باب (فَعَلَ) لم يختص بمعنًى من المعاني بل يُســـتعمل في جميعها؛ وذلك لخفته، واللفظ إذا خفّ كثُر استعمالُه، واتَّسع التصرّفُ فيه[38]، ويراد منه زمن الفعل الماضي مطلقًا[39]، وقد تكلّم ابن مالك(ت672هـ) عن معاني بناء (فَعَلَ)، بقوله:((ومن معاني فَعَلَ الجمعُ، والتفريق، والإعطاء، والمنع والامتناع، والإيذاء، والغلبة، والدفع، والتحويل والتحوّل، والاســتقرار، والســير، والستر، والتجريد، والرمي والإصلاح، والتصويت))[40]، وقد حدّد بعض العلماء استعمال ودلالات الحدث في بناء (فَعَلَ)[41]، منها:

1- الدلالة على أن الحدث تمّ في زمن الماضي المطلق.

2- أو الدلالة على أنّ الحدث كان قد تحقّق في زمن الماضي، واستمرّ إلى اللحظة التي دار فيها الكلام.

3- أو الدلالة على أنّ الحدث كان قد حدث، وحدث كثيرًا، ويمكن أن يحدث كثيرًا مرّة أخرى؛ وذلك حين يراد إجراء بناء (فَعَلَ) مجرَى الأمثال.

4- أو الدلالة على أن الحدث قد تمّ في أثناء الكلام، ولم يُنجز إلّا بالكلام نفسه، ويندرج فيه ألفاظ العقود، وعبارات القسم.

5- أو الدلالة على أنّ الحدث كأنّه قد وقع؛ لأنّ وقوعه أمر محقّق، وكثيرًا ما يستعمل بناء (فَعَلَ) في هذا المعنى في الوعد والوعيد والمعاهدات.

وحين نُنعِمُ النظرَ في مادة (ظَلَمَ)، ومثالها في التوقيعات: (**ظلمْتُكَ، وظلمْتَ، وظلمُوا**) نجد أنّ معنى هذا الفعل (ظلمَ) يدلّ على معنى الإيذاء والغلبة؛ أي إيذاء النفوس وغلبتها، ودلالته على تحقّق الحدث في زمن الماضـــي، واســـتمرّ أثرُ هذا الظلم إلى لحظة قول هذا التوقيع؛ أي اســـتمرار ضـــياع الحقوق، وأذيّة الناس والتعدّي عليهم، وســـببه:((**إن لم أنصـــفْكَ منه فأنا ظلمْتُكَ**))[42]، وأين العدل والإنصاف إن ظلمتَ غيرَك، فـــ((**إنْ كنتَ مُنصِفًا من نفسِكَ فلِمَ تظلِمُ لغيرِكَ؟ وإنْ ظلمْتَ لغيرِكَ فكيفَ تَنْتصِفُ من نفسِكَ؟!**))[43]، والوعيد الشـديد لمَن تعدّى، وظلم: ﴿ **وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ** ﴾[44][45].

وأمّا الفعل(**عَدَلَ**) في التوقيع:((**قد كثُر شـــاكوكَ، وقلَّ حامدوكَ، فإمّا عَدَلْتَ، وإمّا عُزِلْتَ**))[46]؛ فالعدل يدلّ على الإعطاء والاستقرار؛ أي إعطاء الحقوق، واستقرار النفوس، ودلالته كأنّ الحدث قد تحقّق لمجيئه على هذا البناء- رغم عدم تحقيقه بعدُ في لحظة قول الكلام-؛ لأنّ

تحقيق العدلّ أمرٌ لا بدّ منه؛ فدوام الدنيا بالعدل لا بالظلم ولهذا قيل:((الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإســـلام، وذلك أنَّ العدلَ نظامُ كلّ شـــيء فإذا أُقيم أمرُ الدنيا بعدل قامت وإن لم يكن لصـــــاحبها فِي الآخرة من خلاق))[47]؛ ففي العدل وعدٌ، وفي الظلم وعيدٌ في الدنيا والآخرة.

ب- الفعل المزيد:

1- مادة (أنصفَ):

ورد بناءُ الفعل الماضـــي المزيد على الثلاثيّ بحرف (أفْعَلَ) عدة مرات في التوقيعات العربية، ومثاله (أنصفَ) من مرادفات مادة (عَدَلَ)، مسندًا لضمير المخاطَب، والغائب، ومن هذه التوقيعات:

- توقيع لوزير المستعين أبي صالح عبد الله بن محمد بن يزْداد المروزيّ (ت261هـ) إلى عامل اعتذر بكفايته وزاد:((**يا هذا: أسرفتَ وما أنصفتَ، وأوجفتَ حتى أعجفتَ، وأذللتَ حتى أمللتَ، فاستصغرْ ما فعلتَ تبلغْ ما أمَّلْتَ**))[48].

- توقيع المأمون إلى بعض عمّاله: ((**مِن مؤدبٍ مشفقٍ إلى حصيفٍ متأدبٍ: يا بُنيّ، مَن عزَّ تواضعَ، ومَن قدرَ عفا، ومَن راعَى أنصفَ، ومَن راقبَ حذرَ. وعاقبةُ الدالةِ غيرُ محمودةٍ، والمؤمنُ كيّسٌ فطنٌ. والسلام**))[49].

- توقيع وزير الرشيد جعفر بن يحيى إلى عامل له:((**أنْصِفَ مَن وُلّيتَ أمرَه، وإلّا أنصفَه منك مَن وليَ أمرَك**))[50].

2- مادة (عدَّلَ):

ورد بناء الفعل الماضـــي المزيد على الثلاثيّ بحرف (فَعَّلَ) ومثاله (عدَّلَ) في التوقيعات العربية مرَّة، ومثاله:

- توقيع وزير المأمون أحمد بن يوسف بن القاسم العجليّ وقَّعه في كتابٍ:((**مستتمُّ الصنيعةِ مَن صابرَها، فعدّلَ زيغَها، وأقام أودَها، صيانةً لمعروفِه، ونصرةً لرأيهِ. فإنّ أوّلَ المعروفِ مستخفٌّ، وآخرَه مستثقلٌ، تكاد أوائلُه تكونُ للهوَى، وأواخرُه تكونُ للرأي. ولذلك قيل: رَبّ الصنيعةِ أشدُّ مِن ابتدائها**))[51].

3- مادة (اعتدلَ):

وورد بناء الفعل الماضـي المزيد على الثلاثيّ بحرفين (افْتَعَلَ)، ومثاله (اعتدلَ) مكررًا في التوقيعات العربية، ومثاله:

- توقيع المنصور إلى عامل:((**قد كثُرَ شاكوك فإمّا اعتدلتَ وإلّا اعتزلتَ**))[52].
- توقيع لوزير الرشيد يحيى بن خالد البرمكيّ إلى عامل:((**كثُرَ شاكوكَ وقلّ شاكروكَ، فإمَّا اعتدلْتَ وإمَّا اعتزلْتَ**))[53].

إنّ الزيادة في الأفعال لا تكون إلّا لمعنًى عدا الإلحاق وإلّا كانت عبثًا كما بيّن ذلك رضـي الدين الاسـترابادي (ت686هـ) بقوله: ((اعلم أنَّ المزيد فيه لغير الإلحاق لابدّ لزيادته من معنًى؛ لأنّها إذا لم تكن لغرض لفظيّ كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثًا... والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى، بل تجيء لمعانٍ))[54]، ولدينا من المزيد الثلاثيّ في التوقيعات العربية -فيما يخصّ ألفاظ الظلم والعدل- ثلاثة أوزان، وهي: (أفْعَلَ، وفَعّلَ، وافْتَعَلَ)؛ وهذه الأوزان لها معانٍ ودلالات كما تقرّر ذلك وثبت عند علماء اللغة.

فمن معاني بناء الفعل الماضي المزيد بالهمزة (**أفْعَلَ**) الجعلُ، أي لجعل الشيء صاحب ما هو مشتق من اسمه أو جعله يفعل كذا نحو أشفيت فلانًا إذا أعطيته دواءً يستشفى به، وأسقيته إذا جعلته ذا ماءٍ يُسقى به[55]، ومثال هذا الوزن (أنصفَ، وأنصفَه، وأنصفَهم) من مرادفات (عدل) كما في التوقيعات السابقة، ومنها:((**أنصِفْ مَن وَلِيْتَ أمرَه، وإلّا أنصفَه مَن وَلِيَ أمرَكَ**))[56]، وأنصفه، أي أعطاه الإنصاف والعدل بأن أَخذ الحَقَّ وأَعطى الحقَّ وبعد عنه الظلم[57].

ومن معاني بناء (فعّل)؛ المزيد بحرف واحد وهو التضعيف، التعديةُ[58]، ومثاله (عدّلَ) كما في التوقيع:((مستَتِمُّ الصنيعةِ مَن صابرَها، فعدّلَ زيغَها، وأقام أودَها، صيانةً لمعروفِه، ونصرةً لرأيهِ. فإنّ أوّلَ المعروفِ مستخفٌّ، وآخرَه مستثقلٌ، تكاد أوائلُه تكونُ للهوَى، وأواخرُه تكونُ للرأي. ولذلك قيل: رَب الصنيعةِ أشدُّ مِن ابتدائها))[59]؛ فالفعل اللازم (عَدَلَ) تعدّى بالتضعيف؛ فانتقل أثر العدل إلى المفعول به، وهو الزيغ؛ أي عدّل ميلَ الصنيعة واعوجاجها[60].

وأمّا بناء (**افْتَعَلَ**)؛ المزيد بحرفين على الثلاثيّ، فمن معانيه التصرّفُ ويعبّر عنه أيضًا بالتسبُّب؛ أي الاجتهاد في تحصيل أصل الفعل فمعنى كسبَ، أي: أصاب الكسب، واكتسبَ، أي: اجتهدَ في تحصيل إصابة الكسب بأن زاول أسبابها[61]، وكذا الحال في عدلَ واعتدلَ؛ فعدلَ أصاب العدل، واعتدلَ، أي: اجتهد في تحصيل أسباب العدل، كما التوقيع:((**كثُرَ شاكوكَ وقلّ**

شـــاكروكَ، فإمَّا اعتدلْتَ وإمَّا اعتزلْتَ))[62]؛ ففي التوقيع تخيير بين الاجتهاد في إصـــابة العدل وتحصيل أسبابه، والابتعاد عمّا ينافيه؛ وهو الظلم، أو الاعتزال عن ولاية الناس لمَن هو أعدل.

ثانيًا: التعدّي واللزوم:

الفعل المتعدّي واللازم عُرِّفا عدّة تعريفات، فقد بيَّنهما ابن الحاجب (ت646هـ) في كافيته بتعريف مُجملٍ، بقوله:((المتعدّي ما يتوقّفُ فَهمُه على متعلّقٍ كـــضَـرَبَ، وغير المتعدّي بخلافه كقَعَدَ))[63]، وعرّفهما ابن مالك أيضًـا بأنّ المتعدّي هو ما يصـلح أن يصـاغ منه اسـم مفعول تام كمقتَ ممقوت، ونعت منعوت، واللازم هو الذي صِـــيغ منه اســـم مفعول مفتقر إلى حرف جر كغضـــبَ مغضـــوب عليه، وزهدَ مزهود فيه[64]، وكذلك عرّفهما ابن عقيل (ت769هـ) بقوله:((المتعدّي: هو الذي يصـل إلى مفعوله بغير حرف جرٍ نحو ضـربتُ زيدًا، واللازم: ما ليس كذلك وهو ما لا يصـــل إلى مفعوله إلّا بحرف جرٍ نحو مررتُ بزيدٍ، أو لا مفعول له نحو قامَ زيدٌ))[65].

قد ورد الفعلُ المتعدّي (ظلمَ)، ومثاله **(ظلمتُك)** أكثر من مرة في التوقيعات العربية، وأمّا مادة (عدلَ) ففعلها كما هو معروف لازمٌ، وورد الفعلُ منها متعديًا بالواســطة؛ وهو التضـــعيف ومثاله **(عدّل زيغَها)**، وورد من مرادفاتها الفعل المتعدّي **(أنصفه، وأنصفهم)** عدّة مرّات، كما في الأمثلة الآتية:

- توقيعٌ لعمر بن عبد العزيز في رقعة رجل تظلّم من ابنه:((**إن لم أنصفْكَ منه فأنا ظلمْتُكَ**))[66].
- توقيعٌ لوزير المأمون أحمد بن يوسف بن القاسم العجليّ وقَّعه في كتاب رجلٍ يحثّه على استتمام صنائعه:((**مستَتِمُّ الصنيعةِ مَن صابرَها، فعدّلَ زيغَها، وأقام أودَها، صيانةً لمعروفِه، ونصرةً لرأيهِ. فإنّ أوّلَ المعروفِ مستخفٌّ، وآخرَه مستثقلٌ، تكاد أوائلُه تكونُ للهوَى، وأواخرُه تكونُ للرأي. ولذلك قيل: رَبّ الصنيعةِ أشدُّ مِن ابتدائها**))[67].
- توقيع وزير الرشيد جعفر بن يحيى البرمكيّ إلى عامل له:((**أنْصِفَ مَن وُلّيتَ أمرَه، وإلّا أنصفَه منك مَن وليَ أمرَك**))[68].
- توقيع المأمون إلى عاملٍ:((**أنصِفْ مَن وَلِيْتَ أمرَه، وإلّا أنصفَه مَن وَلِيَ أمرَكَ**))[69].
- ووقّع يحيى بن خالد البرمكيّ لمتظلّمٍ من بعض الولاة: ((**أنصِفْ مَن وَلِيْتَ أمرَه وإلّا أنصفَهم مَن وَلِيَ أمرَك**))[70].

إنّ الفعل (ظلمَ) كما هو ملاحظ في التوقيع أعلاه قد تعدّى إلى مفعوله من دون واسطة، بينما الفعل (عدلَ) لم يصل إلى مفعوله إلّا بواسطة وهو تضعيف عين الفعل (عدّل)؛ وهذا يمكن أن نســتنتج منه أنّ الظلم أيســر على النفس من العدل في أذيّة النفس والناس؛ فهو في متناول

اليد؛ فالكل يستطيع أن يظلم، ولكن ليس من السهول واليسر العدلُ؛ فالعدل يتطلّب مجاهدةَ نفسٍ؛ وهو من صـــفات النفس الطيبة والنابعة من التقوى، بينما الظلم لا يحتاج إلى مجاهدة ولا إلى عناء؛ وهو من صـفات النفس المائلة للفجور، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ **وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨** ﴾[71]. وأمّا مرادف العدل **(أنصف)** فهو متعدٍّ، وأنصفه، أو أنصفهم، أي أعطاهم الإنصاف والعدل بأن أَخذ الحَقَّ وأَعطى الحقَّ وبعد عنهم الظلم[72]؛ وعملية أخذ الحقّ وإعطاء الحقّ أو الإنصاف تتطلّب جهدًا ومجاهدةً للنفس الأمّارة بالسوء.

ثالثًا: المبني للمعلوم والمبني للمجهول:

المبني للمعلوم هو الفعل الذي ذُكر فاعلُه، **والمبني للمجهول** هو الفعل الذي حُذف فاعلُه، وغُيّر عامله بضمّ أوله مطلقًا وكسر ما قبل آخره في الماضي، وفتحه في المضارع نحو سُـــرِقَ المتاعُ، ويُقطَعُ الســـارقُ[73]، ويُحذف الفاعلُ وينوب عنه المفعولُ به لأغراض، كالعلم أو الجَهل أو الضعة أو الرفعة أو الخَوف أو الإيهام أو الوزن أو السجع أو الإيجاز[74].

وقد ورد الفعلُ المبنيّ للمعلوم، والمجهول أكثر من مرة في التوقيعات العربية، لمادة (ظلم)، وأمّا مادة (عدلَ) فلم يرد منها شيء، غير مرادفها؛ وهو الفعل المبنيّ للمجهول (يُنصَف) مرَّة، كما في الأمثلة الآتية:

- توقيعٌ للرشيد في قصةِ رجل: ((**الشريفُ مَن يُظلَمُ مِن فوقِهِ، ويَظلِمُهُ مَن دونَه فانظرْ أيَّ الرجلينِ أنتَ؟**))[75]، وقد تكرّر التوقيع لدى ابنه المأمون بلفظ مقارب وقّعه إلى علي بن هشام[76] في أمرِ تظلُّمٍ:((**مِن علامة الشريفِ أن يُظلَمَ مِن فوقِهِ، ويَظلِمُهُ مَن دونَه؛ فأيُّ الرجلينِ أنتَ؟**))[77].

- توقيع للوزير الصاحب بن عباد في رجلٍ مجرمٍ يسأله الإنصاف، فوقع:((**مثلُكَ مُنصَفٌ ولا يُنْصَفُ**))[78].

فالفعل المضارع **(يَظلِمُهُ)** في التوقيعينِ مبنيّ للمعلوم كما هو واضح من بنائه، وفاعلهما مذكور؛ وهو الاسم الموصول (مَن)، وأمّا الفعلان المجهولان **(يُظلَمُ، يُنْصَفُ)** ففاعلهما محذوف؛ وعلة حذفهما؛ كونه معلومًا للكلّ ولا يحتاج إلى ذكر؛ وهو الخليفة في التوقيع الأول، والثاني، والوزير في الثالث، أو رُبّما للإيجاز؛ فالتوقيعات تتطلب ذلك ولا تحتاج إلى مزيد كلام؛ فالإطناب غير مطلوب فيها.

الخاتِمة

أحمدُ اللهَ تعالى أن وفّقني على إنجاز هذه الدراســـة التي تمخّضـــتْ عنها مجموعةٌ من النّتائج، منها:

1. ورد الفعلُ الثلاثي المجرد على وزن (فَعَلَ) من مادة (ظَلَمَ) مرات عديدة؛ مسندًا لضمائر المتكلِّم، والمخاطَب، والغائب، ومن مادة (عَدَلَ) أكثر من مرَّةٍ؛ مسندًا لضمير المخاطَب فقط في جمهرة توقيعات العرب.

2. وورود الفعل الماضي المزيد على الثلاثي من مادة (عدلَ) ومشتقاتها ومرادفاتها من بناء:(أفعلَ)، و(فعّلَ)، و(افتعلَ)، ومثالها (أنصف، وعدّل، واعتدل) عدة مرات، ولم يرد من مادة (ظلمَ) في جمهرة توقيعات العرب.

3. بروز الفعل المتعدِّي من مادة (ظلمَ) أكثر من مرة، وأمّا مادة (عدلَ) فلم يرد الفعل منها متعديًا إلّا بالواسطة؛ وهو التضعيف ومثاله (عدّل زيغَها)، وورد من مرادفاته الفعلُ المتعدِّي (أنصفه، وأنصفهم) أكثر من مرَّة في جمهرة توقيعات العرب.

4. ورد الفعلُ المبنيّ للمعلوم، والمجهول أكثر من مرة، لمادة (ظلمَ)، وأمّا مادة (عدلَ) فلم يرد منها شيء غير مرادفها؛ وهو الفعل المبنيّ للمجهول (يُنصَف) مرَّة في جمهرة توقيعات العرب.

الهوامش والمصادر:

(1) مدارج السالكين بين منازل إيّاك نعبد وإياك نستعين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي– بيروت، ط3، 1416 هـ – 1996م:482/3.

(2) موارد الظمآن لدروس الزمان: عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن السلمان (ت 1422هـ)، ط30، 1424هـ: 556/3.

(3) التوقيعات الفارسية المعرَّبة: د. محمد محمود الدروبي، ود. صلاح محمد جرار، منشورات جامعة آل البيت، 1420هـ–2000م:18.

(4) معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ– 1979م، مادة (ظلم):468/3.

(5) لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت 711هـ)، دار صادر– بيروت، ط3 – 1414 هـ، مادة (ظلم):373/12.

(6) كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1403هـ–1983م:144/1، والكليات: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت 1094هـ)، المحقق: عدنان درويش، وآخر، مؤسسة الرسالة– بيروت:594/1.

(7) لسان العرب، مادة (جور):153/4.

(8) المصدر نفسه، مادة (عدا):32/15.

(9) المصدر نفسه، مادة (عدا):33/15.

(10) معجم مقاييس اللغة، مادة (عدل):246/4.

(11) لسان العرب، مادة (عدل):430/11.

(12) كتاب التعريفات:147/1.

(13) الكليات:640/1.

(14) لسان العرب، مادة (نصف):332/9.

(15) لسان العرب، مادة (سوى):408/14–410.

(16) ينظر: العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت– لبنان، مادة (وقع): 176/2–178، ومعجم مقاييس اللغة، مادة (وقع):134/6، ولسان العرب، مادة (وقع):402/8–407.

(17) الاقتضاب في أدب الكُتّاب: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت 521هـ)، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، وآخر، دار الكتب المصرية– القاهرة، 1996م: 195/1.

(18) حفيل: عظيم، فخم. (ينظر: لسان العرب، مادة (حفل):158/11، وتكملة المعاجم العربية: رينهارت بيتر آن دُوزِي (ت 1300هـ)، ترجمة وتعليق عليه: محمَّد سَليم النعَيمي، وجمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط1، من 1979 – 2000 م، مادة (حفل):246/3).

(19) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي القاهري (ت 821هـ)، دار

الكتب العلمية– بيروت:145/1.

(20) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء:114/11.

(21) ينظر: التوقيعات الفارسية المعربة:15، وأدب التوقيعات في العصر العباسي (رسالة): أميرة عبد المولى حمد الحراحشة (رسالة)، جامعة آل البيت/ كلية الآداب والعلوم–الأردن، 1425هـ–2004م:5.

(22) تاريخ الأدب العربي: د. عمر فرّوخ، دار الملايين– بيروت، ط4، 1981م:254/1.

(23) بلاغة الكُتّاب في العصر العباسي: د. محمد نبيه حجاب، مكتبة الطالب الجامعي، ط2، 1406هـ–1986م: 96.

(24) أثر سياق الحال في فهم التوقيعات العربية: د. ياسر عناد كاظم، مكتبة دجلة– بغداد، ط1، 2022م: 36.

(25) ينظر: مبادئ اللسانيات: د. أحمد محمد قدور، دار الفكر– دمشق، 2008م:185.

(26) ينظر: ألفاظ السمع في القرآن الكريم (رسالة): شكيب غازي بصري (رسالة)، جامعة الكوفة/ كلية الآداب، 1429هـ، 2008م:83.

(27) ينظر: دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها: لطيفة إبراهيم محمد (رسالة)، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 1412هـ،1992م:30–31.

(28) ينظر: شرح التصريف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط1، 1419هـ–1999م:192–194، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مكتبة النهضة– بغداد، ط1، 1385هـ، 1965م:90.

(29) ينظر: شرح التصريف:194–195، أبنية الصرف في كتاب سيبويه:113.

(30) العقد الفريد: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حدير المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت 328هـ)، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1404 هـ:291/4.

(31) كاتب بليغ، كتب لبني أُميَّة ثمَّ كتب للسفاح وللمنصور وللرشيد واختص بيحيى بن خالِد بن برمك، مولى بني عجل وهو والد الوزير أحمد بن يوسف.(ينظر: معجم الشعراء: للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (المتوفى : 384 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط2، 1402 هـ - 1982 م.:509/1، الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي(ت 764هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث– بيروت، 1420هـ- 2000م:121/29).

(32) الأوراق قسم أخبار الشعراء: أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الصولي (ت 335هـ)، شركة أمل، القاهرة، 1425 هـ:158/1.

(33) سورة الشعراء، جزء من الآية: ٢٢٧.

(34) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت 874هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر:81/5.

(35) الإعجاز والإيجاز: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت 429هـ)، مكتبة القرآن– القاهرة:83/1.

(36) العقد الفريد:295/4.

(37) العقد الفريد: 302/4.

(38) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للاستراباذي: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت 686هـ)،

تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرون، دار الكتب العلمية– لبنان، 1395هـ– 1975م: 70.

(39) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي– لبنان، ط2، 1406هـ، 1986م:122، وألفاظ الغفران في القرآن الكريم (رسالة): سحر ناجي فاضل، جامعة الكوفة/ كلية التربية، 1428هـ، 2007م:38.

(40) شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، وآخر، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ – 1990م:442/3، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر:301/3–302.

(41) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:122–123.

(42) العقد الفريد:291/4.

(43) الأوراق قسم أخبار الشعراء:158/1.

(44) سورة الشعراء، جزء من الآية: ٢٢٧.

(45) العقد الفريد:291/4.

(46) الإعجاز والإيجاز:83/1.

(47) موارد الظمآن لدروس الزمان: 556/3.

(48) خاص الخاص: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت 429هـ)، تحقيق: حسن الأمين، دار مكتبة الحياة – بيروت:91/1.

(49) الديارات للشابشتي: أبو الحسن علي بن محمد، المعروف بالشابشتي (ت 388هـ)، تحقيق: كوركيس عواد، دار الرائد العربي–بيروت، ط3، 1406هـ، 1986م: 37.

(50) التذكرة الحمدونية: محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي (ت 562هـ)، دار صادر، بيروت، ط1، 1417هـ:177/3.

(51) الأوراق قسم أخبار الشعراء:229/1–230.

(52) خاص الخاص:88.

(53) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، شركة دار الأرقم– بيروت، ط1، 1420 هـ:223/1.

(54) شرح شافية ابن الحاجب: 83/1.

(55) ينظر: شرح تسهيل الفوائد:450/3، وشرح شافية ابن الحاجب:88/1.

(56) ربيع الأبرار ونصوص الأخيار: جار الله الزمخشري (ت 583هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1، 1412 هـ:393/3.

(57) ينظر: لسان العرب، مادة (نصف):332/9.

(58) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب:93/1، وهمع الهوامع:303/3.

(59) الأوراق قسم أخبار الشعراء:229/1–230.

(60) ينظر: لسان العرب، مادة (زيغ):432/8.

(61) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب:110/1، وهمع الهوامع:305/3.

(62) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء:223/1.

(63) الكافية في علم النحو، والشافية في علمي التصريف والخط: ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت 646هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب- القاهرة:47.

(64) ينظر: شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1:145/1-146.

(65) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، ط20، 1400هـ- 1980م:145/2-146.

(66) العقد الفريد:291/4.

(67) الأوراق قسم أخبار الشعراء:229/1-230.

(68) التذكرة الحمدونية:177/3.

(69) ربيع الأبرار ونصوص الأخيار:393/3.

(70) المحاسن والمساوئ: إبراهيم بن محمد البيهقي (ت نحو 320هـ)، تحقيق: عدنان علي، دار الكتب العلميّة- بيروت، 1999م: 365.

(71) سورة الشمس: ٧- ٨.

(72) ينظر: لسان العرب، مادة (نصف):332/9.

(73) ينظر: شرح الأزهرية: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق- القاهرة:22-23، ودليل الطالبين لكلام النحويين: مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (ت 1033هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية- الكويت، 1430هـ- 2009 م:39، وجامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط28، 1414 هـ- 1993 م:49-50.

(74) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:583/1.

(75) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: 272/1.

(76) أحد قواد المأمون، كان أديبًا شاعرًا فاضلًا، له شعر حسن، استعمله على أذربيجان وغيرها، فبلغه ظلمه، وأخذه الأموال، وقتله الرجال فقتله وأخاه الجنيد بن هشام بالشام في آخر عمره في سنة سبع عشرة ومائتين.(ينظر: تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت 571هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ- 1995 م:266/43، والكامل في التاريخ: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت 630هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1، 1417هـ ، 1997م:570/5).

(77) العقد الفريد:298/4.

(78) خاص الخاص:93.